



المجلد (12)، العدد (1)، يونيو
2026م

آفاق اقتصادية Āfāq iqtisādīyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أزمة الهوية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في ليبيا

د. محمد عطية الرازقي

tyhm75775@gmail.com

كلية الاقتصاد والتجارة/ الجامعة الأسمرية، زليتن- ليبيا

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

اقتبس هذه المقالة (APA):

الرازقي، محمد عطية. (2026) أزمة الهوية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في ليبيا. مجلة آفاق اقتصادية. 12 [1] 170-192.

أزمة الهوية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في ليبيا

المخلص: تُعدّ الهوية من أهم العوامل الأساسية في تكوين المجتمع السياسي، ومن أبرز القضايا في بناء الدولة. وتشهد ليبيا تحولات كبيرة ومعقدة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الأمني، في ظل تطورات وأحداث متسارعة وخائفة. ولعل أخطر هذه التحديات يتمثل في فقدان الهوية، التي يُفترض أن يكون فيها الولاء للوطن أولاً، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة والسلام الأهلي.

وتُمثّل الهوية أحد الأسس الحيوية لقيام الدولة ونجاحها وترسيخها بين مختلف أفراد المجتمع، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الروابط الوطنية والثقافية، وتقوية التماسك الاجتماعي، وترسيخ الاعتزاز بالهوية المشتركة، والحفاظ على النسيج الاجتماعي. ويساعد ذلك الدولة على التقدم والازدهار في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية، عبر ترسيخ عناصر الهوية الليبية القائمة على الانتماء المحلي والوطني والإسلامي.

وفي ظل ما تعانيه الدولة من أزمات متعددة، تبرز أزمة الهوية كأحد أبرز التحديات التي أثّرت، ولا تزال تؤثر، في الاستقرار السياسي، وتهدد السلم المجتمعي، وتعيق جهود إعادة بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الهوية، الهوية الليبية، الانتماء، الاستقرار، المستقبل.

The Identity Crisis and Its Repercussions on Political Stability in Libya

Al-razqi, Mohamed Attia

tyhm75775@gmail.com

Abstract : Identity is considered one of the most fundamental factors in the formation of a political society and one of the most prominent issues in state-building. Libya is currently experiencing major and complex transformations—political, social, and security-related—amid intense developments and crises. Perhaps the most dangerous of these is the loss of identity, where loyalty to the homeland should come first in order to achieve political stability, sustainable development, and civil peace.

Identity represents a vital foundation for the establishment, success, and consolidation of the state among all members of society. This can be achieved by strengthening national and cultural ties, enhancing social cohesion, fostering pride in a shared identity, and preserving the social fabric. Such efforts support the state's progress and prosperity across scientific, economic, and cultural domains, while reinforcing Libyan identity through local, national, and Islamic belonging.

Amid the multiple crises facing the state, the crisis of identity stands out as a key challenge that has affected—and continues to affect—political stability, threatens social peace, and hinders the rebuilding of the state.

Keywords: Crisis, Identity, Libyan Identity, Belonging, Stability, Future.

1. المقدمة:

يُعدّ الاختلاف سمةً من سمات الخلق، ومن حق كل فرد أن يكون مختلفاً عن غيره، دون أن تُفرض عليه هوية قسراً. وترتبط الهوية بالوطن ارتباطاً وثيقاً، إذ تتكامل العلاقة بينهما لتحقيق ازدهار الوطن، وإسعاد المواطن، وتطور المجتمع بما يعزز مكانته بين الأمم. وتُعدّ ليبيا، كغيرها من الدول، فضاءً تتحرك فيه مسيرة الإنسان حاملةً إرث الماضي وتحديات الحاضر، في سياق سعيها المستمر إلى بناء هويتها الوطنية. وتبرز أزمة الهوية كواحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية، نظراً لما تسببه من تهديد لكيان الدولة، وما تؤدي إليه من تفكك في النسيج الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي. ولا يمكن تحقيق هذا الاستقرار إلا من خلال تضافر جهود مختلف مكونات المجتمع، في إطار هوية وطنية جامعة تُشكّل قاعدة صلبة تستوعب الهويات الفرعية، وترتبط محددات الهوية الليبية بتعدد وتنوع مكوناتها الاجتماعية، التي تشمل القومية واللغة والانتماء القبلي، في ظل وحدة دينية يجمعها الإسلام.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف أثرت أزمة الهوية في ليبيا على الاستقرار السياسي منذ عام 2011؟ وما الآليات الممكنة لبناء هوية وطنية جامعة تعزز هذا الاستقرار؟

أهمية الدراسة:

- يُعدّ بناء هوية وطنية جامعة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية، نظراً لتأثيره المباشر في تحقيق الاستقرار السياسي والنهوض بالدولة.
- تحتل مسألة الهوية حيزاً مهماً في العصر الراهن، ما يفرض على الفاعلين السياسيين ضرورة معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها لتحقيق الاستقرار السياسي.
- تبرز الحاجة إلى ترسيخ هوية وطنية جامعة تهيئ الظروف الملائمة لتعزيز الاستقرار السياسي، بما ينسجم مع تطلعات أفراد المجتمع ورؤيتهم المستقبلية.
- يُشكّل الاعتراف المتبادل بالهوية الليبية، واحترام حقوق وحريات الآخرين، الأساس المشترك لإعادة بناء الوعي المجتمعي وتوحيد مكوناته ضمن إطار وطني جامع.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي؛ باعتبار أن أزمة الهوية ذات جذور تاريخية، وتتطلب تحليلاً سياسياً يقوم على تفسير هذه الأزمة وتشخيص تداعياتها.

مفاهيم الدراسة:

- **الهوية:** هي مجموعة من القواسم المعنوية والحسية المشتركة بين مواطني الدولة، تنتقل إليهم عبر مؤسساتها، وتتجسد في الشعور بالانتماء والولاء لها، مع احتواء مختلف المكونات الدينية واللغوية والثقافية في إطار من التعايش السلمي.
- **الهوية الليبية:** هي الخصوصية والذاتية التي تتجلى في ثقافة الفرد ولغته وعقيدته وتاريخه وحضارته داخل الوطن الليبي بكل مكوناته الاجتماعية، وهي لا تقتصر على قبيلة أو منطقة جغرافية محددة، بل تعبر عن الذات الوطنية الشاملة، وبدونها يضعف التماسك المجتمعي.
- **الاستقرار السياسي:** هو حالة من الثبات النسبي، تعكس قدرة النظام السياسي على التكيف مع المتغيرات، واستيعاب الأزمات، ومعالجتها بفعالية داخل المجتمع دون اللجوء إلى العنف.

أهداف الدراسة:

- تحليل مفهوم الهوية وتشخيص أزمة الهوية في ليبيا، وبيان أسبابها وتطورها.
- تفسير أثر أزمة الهوية في الاستقرار السياسي ومؤشرات أداء الدولة.
- استشراف آليات بناء هوية وطنية جامعة تسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وإعادة بناء الدولة.

تقسيم الدراسة:

- المحور الأول: تشخيص أزمة الهوية في الدولة الليبية (المفهوم، المؤشرات، الأبعاد).
 - المحور الثاني: الهوية وأثرها في الاستقرار السياسي.
 - المحور الثالث: رؤية مستقبلية لبناء هوية وطنية ليبية جامعة ومحاولة ترسيخها.
 - المحور الأول: تشخيص أزمة الهوية في الدولة الليبية (المفهوم، المؤشرات، الأبعاد)
- #### 1. ماهية الهوية الليبية:

يشهد المجتمع الليبي تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة بفعل المستجدات الأمنية والسياسية المتلاحقة، الأمر الذي يستوجب التأكيد على ضرورة مواجهة هذه التحولات حفاظاً على الوحدة الوطنية ومنظومة القيم. ويتميز المجتمع الليبي بالتعدد والتنوع الإثني والقبلي واللغوي، وهو ما يُعدّ من مكوناته الطبيعية والسليمة والصحية (نحو هوية وطنية جامعة، 2021، ص5).

وقد مرت ليبيا عبر تاريخها الطويل بتحولات ومنعطفات كبرى كان لها تأثير واضح في رسم مسار تطورها في العصر الحديث، إذ ارتبط مصيرها ومستقبلها لفترات طويلة بما يحدث في محيطها العربي والإسلامي (الجرف، 2017، ص70).

1.1 مفهوم الهوية:

تُعرّف الهوية في اللغة بأنها مصطلح مشتق من الضمير "هو"، وتشير إلى صفات الإنسان وخصائصه، كما تُستخدم للدلالة على السمات والمعالم التي تميز الشخصية الفردية.

أما اصطلاحًا، فهي مجموعة من الخصائص التي يمتلكها الأفراد والتي تمنحهم صفة التفرد والتميز عن غيرهم (الكف، 2021، ص39، 38).

كما تُعرّف الهوية بأنها مجمل السمات، يرى الكاتب الأمريكي «صامول هنتكتون»، أن سمات الهوية تتلخص في الآتي :-

- سمات شخصية (القرابة - الجنس - العمر - العرق - السلالة - القرابة الغير مباشرة)
- سمات ثقافية (العشيرة - القبيلة - اللغة - الدين - الحضارة) .
- سمات اقتصادية (الوظيفة - المهنة - الصناعة - العمل - الطبقة) .
- سمات اجتماعية (المكانة - الاصدقاء - النادي - مجموعة العمل) .
- سمات سياسية (جماعات المصالح - الحزب - الايديولوجيا - الدولة - الزمرة - الحركات الاجتماعية).

سمات اقليمية (الجوار - القرية - البلدة - الولاية) (برطشة، 2020، ص404) التي تميز شيئاً عن غيره، أو فرداً عن غيره، أو مجموعة عن غيرها، بحيث يشكل مجموع هذه السمات كينونة مميزة تُعبّر عن الهوية (معيوف، 2022، ص11/5).

وتُعرف أيضًا بأنها خصوصية ثقافية تميز أمة عن أخرى، وهي وحدة متكاملة من العناصر المادية والنفسية التي تمنح الفرد شعوره بالذات وتميزه عن الآخرين، ولها أبعاد متداخلة ترتبط بالمجالات الفلسفية والمعرفية والسياسية والتاريخية (عزالدين، 2023، ص571).

2.1 مفهوم الهوية الليبية:

تُعد هوية الدولة أحد الأسس الحيوية لقيامها ونجاحها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وتسعى الحكومات إلى ترسيخها بين أفراد المجتمع لتعزيز مكانة الدولة بين الأمم الأخرى (الكف، 2021، ص35).

ويُعد موضوع الهوية الليبية من الموضوعات التي يحيط بها جدل واسع في الفكر والممارسة، نظرًا لما يتضمنه من إشكاليات ومغالطات ناتجة عن التداخلات السياسية والثقافية المتعلقة بالمحددات والحقوق. ويمكن القول إن ليبيا تعيش اليوم أزمة هوية وطنية واضحة، تتسم بالتعقيد والتركيب نتيجة تعدد الهويات الفرعية، سواء كانت مناطقية أو قبلية أو أيديولوجية (العالم، 2020، 184).

وقد أُشير إلى أن العناصر الثقافية للمناطق والأعراف والإثنيات والقبائل الليبية لا يمكن أن تشكل هوية ثقافية منفصلة عن الهوية الجامعة للشعب الليبي ككل، إذ إن الهوية الليبية الجامعة هي

تركيب تاريخي انصهر فيه البعد العربي والإسلامي والأمازيغي والتباوي والتارقي والشركسي والكورغلي وغير ذلك، إلى جانب حضارات ليبية قديمة امتد تأثيرها إلى أفريقيا.

كما ارتبطت ليبيا تاريخياً بشبكات تواصل بين الشمال والصحراء الكبرى، ومن المغرب إلى الحجاز، مما أسهم في تكوين إرث ثقافي عربي وإسلامي وإفريقي متنوع، يُعد الخزان التاريخي والحضاري للكيان السياسي والاجتماعي والثقافي المسمى "ليبيا" (الجدوي، 2022، ص1-3).

وتتجاذب الهوية الليبية اليوم هويات مجاورة، ويؤدي فقدانها إلى مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية. فمن الناحية السياسية، تؤدي إلى تفكك الدولة وانتشار الحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية والفقر والعجز المالي نتيجة غياب الاستقرار السياسي. أما اجتماعياً، فيؤدي ذلك إلى تفكك النسيج الاجتماعي بفعل العصبية القبلية والجهوية والطائفية والمناطقية (الكف، 2021، ص36).

3.1 أزمة الهوية:

تُعد أزمة الهوية من أبرز المشكلات التي تسعى الدول والمجتمعات إلى معالجتها، وهي ذات أبعاد تاريخية وثقافية وسياسية ينبغي التعامل معها من جذورها. فإذا عانت الدولة من أزمة هوية، فإن ذلك ينعكس سلباً على قدرتها على أداء وظائفها، وقد يؤدي إلى فقدان الشرعية والسلطة داخل المجتمع، وتُصنّف أزمة الهوية ضمن الأزمات التي تهدد كيان الدولة، كما تُعد من أهم القضايا المطروحة سياسياً واجتماعياً، لما تسببه من تفكك في التماسك الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي للدولة ومحيطها (عزالدين، 2023، ص580).

وتُعد أزمة الهوية من أزمات التنمية السياسية التي برزت في المجتمعات النامية، ويرجع أساسها إلى ضعف الانتماءات والمرجعيات القبلية والطبقية والجماعية. وقد تفاقمت في ظل التحولات العالمية الكبرى، حيث ساد شعور بالقلق والاضطراب والخوف من فقدان الهوية.

كما شهدت المجتمعات انتقالاً من الانتماءات التقليدية القائمة على روابط الدم والدين والثقافة واللغة والتقاليد إلى انتماءات جديدة قائمة على الاختيارات الفردية، مما أدى إلى تآكل الثوابت والحدود التقليدية، وأضعف علاقة الأفراد بهوياتهم (الكف، 2021، ص39).

أولاً: جدول مؤشرات أزمة الهوية وأثرها على الاستقرار السياسي في ليبيا		
مجال التأثير	مؤشر أزمة الهوية	الانعكاس على الاستقرار السياسي
اجتماعي	تصاعد الولاءات القبلية والجهوية	ضعف الانتماء الوطني وتآكل الهوية الجامعة
اجتماعي	تفكك النسيج الاجتماعي	زيادة النزاعات المحلية وتراجع السلم الأهلي
سياسي	تعدد مراكز السلطة	غياب سلطة مركزية موحدة وضعف هبة الدولة
سياسي	الانقسام المؤسسي (حكومتان/برلمانان)	شلل في اتخاذ القرار السياسي
سياسي	ضعف الشرعية السياسية	فقدان الثقة بين المواطن والنظام السياسي

أمني	انتشار الجماعات المسلحة	غياب احتكار الدولة لاستخدام القوة
أمني	ارتفاع معدلات العنف السياسي	تهديد مباشر للاستقرار والأمن الداخلي
اقتصادي	سوء توزيع الموارد (النفط)	تعميق الصراعات بين المناطق
اقتصادي	تفشي الفساد	إضعاف قدرة الدولة على تقديم الخدمات
ثقافي	صراع الهويات الفرعية (قبلية/مناطقية)	إضعاف الثقافة السياسية الوطنية
خارجي	التدخلات الأجنبية	تعميق الانقسام الداخلي وإطالة أمد الصراع
مؤسسي	ضعف الأداء الحكومي	عجز الدولة عن إدارة الأزمات
ديمقراطي	تعثر العملية الانتخابية	تعطيل الانتقال الديمقراطي

2- أبعاد الهوية الليبية وأهميتها وعواقب فقدانها

1.2 أبعاد الهوية الليبية:

البعد التاريخي: يتمثل في الأصول التاريخية من أسلاف وأحداث كبرى أسهمت في نشأة الدول، إضافة إلى الآثار التاريخية داخل الدولة (العالم، 2020، ص188). وقد نتج عن التمازج الحضاري والعربي في ليبيا تكوين هوية وطنية جامعة انصهرت فيها مختلف المكونات لتشكل ليبيا الحالية.

البعد الجغرافي: تتمثل الجغرافيا في الأرض التي تجمع الليبيين داخل رقعة واحدة، وهي عنصر مؤثر في تشكيل سلوك السكان وهويتهم (الكف، 2021، ص50).

البعد السياسي: اعتمدت الأنظمة السياسية المتعاقبة في ليبيا على ترسيخ الدور القبلي، الأمر الذي لم يسهم في بناء هوية وطنية جامعة. ويتطلب بناء دولة مدنية حديثة قائمة على القانون والدستور واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وجود هوية وطنية جامعة، ضمن نظام سياسي قائم على المشاركة وكبح الاستبداد وتعزيز الحوار والتسامح (عبدالله، المريض، 2024، ص16، 47).

البعد الثقافي والاجتماعي: إن التنوع الثقافي في ليبيا يُعد مصدر قوة لا ضعف، ويشكل رصيّدًا مهمًا للمجتمع (العبيدي، 2014، ص63). وقد ساهمت الثقافة العربية والإسلام في تشكيل الهوية الليبية، إذ يشكل الإسلام أحد أهم مصادر الهوية، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي (العالم، 2020، ص189).

كما أظهرت البنية السكانية للمجتمع الليبي درجة عالية من التجانس، حيث الغالبية عرب مسلمون سنة، إلى جانب مكونات أخرى مثل الأمازيغ والطوارق والتبو وغيرهم، وقد اندمجت هذه المكونات دون صراعات كبيرة، مما أسهم في تشكيل الهوية الوطنية الليبية (العبيدي، 2014، ص72).

2.2 أهمية الهوية الليبية:

تسعى الهوية الليبية إلى إيجاد قواسم مشتركة بين المواطنين وصهرها في هوية وطنية جامعة تعبر عن الوطن، من خلال تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية، وتقوية الشعور بالانتماء والمصير المشترك، مع احترام التنوع والحقوق (موسى، 2023، ص51).

وتتمثل أهمية الهوية الليبية في الآتي:

- أ- تسهم في بناء الدولة وتطورها وتعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة الغزو الثقافي.
- ب- تعزز الانتماء الوطني وتحد من التقسيم، وتدعم بناء الدولة وتقدمها (رؤية ليبيا، 2021، ص72).
- ج- تُرسخ مبدأ الشراكة بين مختلف الثقافات والأعراق ضمن وطن واحد ومصير مشترك، وغيابها يؤدي إلى توترات سياسية واقتصادية واجتماعية.
- د- تحقق التناسق بين مؤسسات الدولة لخدمة المشروع الوطني، بينما غياب الهوية يعيق بناء الفرد والوطن.
- هـ- تسهم في مواجهة التدخلات الخارجية والحفاظ على استقلال القرار الوطني وبناء دولة مستقرة ذات هوية جامعة.

3.2 عواقب فقدان الهوية الليبية:

إن الوعي بأهمية الهوية الوطنية الليبية ينعكس إيجاباً على المجتمع من خلال تعزيز السلم الأهلي والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ودعم التنمية في مختلف المجالات. في المقابل، فإن فقدان الهوية يؤدي إلى إعاقة التنمية السياسية والاجتماعية، ويقوض الاستقرار، ويتعارض مع مبادئ الديمقراطية القائمة على العدالة والمساواة وتوزيع الثروات والمشاركة السياسية. ومن أبرز العواقب:

- غياب الإطار الدستوري وتأجيل الانتخابات، مما أدى إلى الركود السياسي وغياب الاستقرار.
- ضعف مخرجات النظام التعليمي وتراجع ليبيا في مؤشرات جودة التعليم العالمية (الكف، 2021، ص40).
- انتشار الفساد في مختلف مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تقادم الأزمات وتدهور الأوضاع العامة، وانعكس سلباً على التنمية والسلوك الاجتماعي، وأدى إلى حالة من عدم الاستقرار نتيجة ضعف الجهاز التنفيذي.

المحور الثاني: الهوية وأثرها على الاستقرار السياسي

إن إقامة الدولة ينبغي أن تقوم على مجموعة من القيم الإنسانية المجردة من كافة المرجعيات القبلية والعرقية وحتى الأيديولوجية. وفي حال عدم معالجة أزمة الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات قوية وفعالة، فإن أزمة الهوية ستزداد حدة، وستكون انعكاساتها ونتائجها مدمرة لمستقبل الدولة والهوية على حد سواء (بن عمور، 2019، ص259).

فالانتماء للوطن يعني الانتماء إلى هوية واضحة وثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، وهوية مستقلة ومتميزة تهدف إلى خدمة المجتمع بأكمله دون تعصب أو تمذهب أو تبعية لدولة أخرى، أو فرضها عبر تدخلات خارجية. بل ينبغي أن تتم من خلال تبني سياسات تعددية ثقافية تضمن المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يسهم في بناء دولة مستقرة ذات هوية موحدة لجميع الليبيين.

1. أزمة الهوية الليبية

1.1 غلبة الولاءات القبلية والمناطقية:

برزت القبيلة والمنطقة والتوجهات الأيديولوجية كبدايل عن الهوية الوطنية الجامعة، مما أعاق بناء مؤسسات دولة حديثة وقوية، في تناقض واضح مع مكونات ووظائف المجتمع المدني وأهدافه. وقد أدى ذلك إلى تصاعد نفوذ القبائل على حساب السلطة السياسية، وتغليب المصالح الضيقة القبلية والمناطقية على حساب المصلحة الوطنية العليا (ابو طالب، 2012، ص144).

وقد شكّل هذا الوضع تحديًا خطيرًا وعائقًا أمام استكمال بناء دولة المؤسسات، إذ قد تعمل هذه المؤسسات التقليدية على عرقلة قيام دولة قوية إذا ما شعرت أن وجود الدولة القوية يهدد وجودها أو يقلص نفوذها ولا يستوعبها (بركات، 2021، ص5).

كما عانت ليبيا تاريخيًا من تغلب الهويات الجهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، حيث لم ينتقل النقل السياسي والإداري بشكل فعال إلى المركز في طرابلس بعد اختيارها عاصمة للدولة، وظل هناك تفاوت نسبي بين الأقاليم والأطراف. وقد تجلّى هذا الوضع بشكل أوضح بعد أحداث فبراير 2011، حيث عاد التباعد بين الأقاليم إلى الواجهة مجددًا وأصبح حاضرًا في المشهد السياسي الليبي (القايدي، 2023، ص 16-24).

ويعود هذا التباعد بين الهويات الفرعية إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها ثلاثة عوامل رئيسية:

- التباعد الجغرافي بين الأقاليم: نظرًا لاتساع المساحة الجغرافية لليبيا وقلّة عدد السكان، إضافة إلى الموقع الجيوسياسي للعاصمة طرابلس الواقعة في أقصى الشمال الغربي على أطراف الدولة (علويط، 2023، ص85).
- غياب السياسات العامة الجامعة: سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، القادرة على توحيد الليبيين وصهر الهويات الجهوية في إطار وطني واحد.
- طبيعة التقسيمات الإدارية والتكوينات القبلية: التي تعاقبت عبر مراحل تاريخية مختلفة بين الأقاليم الثلاثة (طرابلس - برقة - فزان)، إضافة إلى المنظومة القبلية التي أفرزت مجتمعات محلية منغلقة على ذاتها، ما أدى إلى نشوء صراعات ونزاعات فيما بينها، فضلًا

عن سياسات التسويات والتحالفات الزبائنية التي انتهجتها بعض الحكومات مع بعض القبائل على حساب أخرى ولمصالحها (عبدالله، 2016، ص152).

2.1 تزايد حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية:

تُعد الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع، وتتمثل في قيم الأفراد وسلوكهم ومعارفهم واتجاهاتهم السياسية نحو مؤسسات الحكم والعمل السياسي. كما تحدد هذه الثقافة مستوى مشاركة الأفراد وتفاعلهم مع الأطر المجتمعية والسياسية المختلفة، وهي تتشكل عبر الزمن من خلال أدوات التنشئة الاجتماعية (المهدي، 2015، ص179).

ومع تصاعد حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية، يتعارض ذلك مع مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، الذي يُعد من أهم مقومات بناء مجتمع مدني قوي وفاعل. وينتج عن ذلك انقسام سياسي وحكومي حاد يعيق عملية التحول الديمقراطي، ويزيد من حدة الصراع، ويهدد وحدة الدولة الليبية واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كما أن انقسام مؤسسات الدولة الليبية نتيجة الصراع السياسي أصبح تحديًا حقيقيًا يمس هيبة الدولة وسيادتها وتمثيلها، وجعل تعامل الدولة مع المجتمع الدولي محفوفًا بالمخاطر. وعلى المستوى الداخلي، أثر هذا الانقسام إداريًا على عمل المؤسسات والهيئات، وأضعف الدور الرقابي، مما أدى إلى انتشار الاستهتار والتسيب وإهدار المال العام.

كما أن أي محاولة لتوحيد هذه المؤسسات قبل معالجة جذور الأزمة بشكل صحيح قد تؤدي إلى تحديات مستقبلية تُكزس الانقسام المؤسسي وتُطيل أمد الصراع (حسن، 2024، ص7-14).

وقد أسهمت الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى المتصارعة، وتباين مصالحها حول القضايا الوطنية، في تعميق الانقسام والتشطي. كما أن التناقض الحاد في الرؤى والأهداف بين الأطراف المختلفة جعل الوصول إلى صيغة توافقية أمرًا صعبًا، نتيجة تغليب المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية العليا، إضافة إلى غياب الثقة المتبادلة، مما يدفع الأطراف إلى تجنب تقديم تنازلات قد تؤدي إلى مصالحة شاملة وإخراج البلاد إلى بر الأمان (الزعيبي، 2013).

3.1 التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي:

ازدادت الأزمة الليبية تعقيدًا نتيجة التدخلات الأجنبية، سواء من دول الجوار أو القوى الإقليمية أو الدولية، مما شكل عائقًا أمام تحقيق الاستقرار في البلاد على مدى عقد ونصف (برطشة، 2020، ص392).

ومنذ اندلاع الصراع في ليبيا، تم التدخل الخارجي بطريقتين:

الأولى مباشرة: كما حدث في عام 2011 من خلال تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في حسم المواجهة ضد النظام السابق.

الثانية غير مباشرة: عبر دعم أطراف داخلية متنازعة من قبل قوى خارجية.

ويرتبط هذا التدخل في جانبه بأسباب اقتصادية، مثل السعي إلى السيطرة على الثروة النفطية، وأسباب جيوسياسية تتعلق بموقع ليبيا الاستراتيجي في مواجهة الهجرة غير الشرعية والتطرف، إضافة إلى الحد من النفوذ الصيني والروسي في أفريقيا (رؤية ليبيا، 2021، ص21). وقد أسهم تضارب مصالح هذه القوى في تعميق الأزمة الليبية، وأعاق تحول الدولة إلى دولة حديثة، حيث سعت كل قوة إلى توسيع نفوذها الجغرافي والاقتصادي والعسكري. كما أدى ذلك إلى حالة من الفراغ السياسي والأمني، وانتقال ليبيا من حالة الدولة إلى حالة الفوضى، مع انتشار السلاح والتعصب والتفكك وعودة هيمنة الهويات الفرعية (الجهوية والقبلية) (بوعافية، 2006، ص302).

وتتمثل أبرز القوى الدولية المؤثرة في الأزمة الليبية في: إيطاليا، فرنسا، بريطانيا، تركيا، الولايات المتحدة، وروسيا. كما برزت قوى إقليمية أخرى تسعى لفرض نفوذها في ليبيا، وأسهمت تدخلاتها في تعزيز الانقسام الداخلي، خصوصاً بين الشرق والغرب، ومن أبرزها: قطر، الإمارات، مصر، السودان، والسعودية (برطشة، 2020، ص411).

وعليه، تحولت ليبيا إلى ساحة لتقاطع النفوذ الخارجي عبر أطراف داخلية وعربية، وأيضاً خصبة لانتشار الجماعات المسلحة وقوى العنف بمختلف مسمياتها، وفق حسابات سياسية ومناطقية ضيقة، مما أدى إلى تعثر المسار الديمقراطي وفشل بناء الدولة.

2. انعكاس أزمة الهوية على الاستقرار السياسي في ليبيا

تُعد أزمة الهوية من أبرز المشكلات التي تسعى الدول إلى معالجتها، وهي ذات أبعاد تاريخية وثقافية وسياسية ينبغي التعامل معها من جذورها. ففي حال معاناة الدولة من أزمة هوية، فإن ذلك يؤدي إلى خلل في أداء وظائفها، وقد يفقدها شرعيتها داخل المجتمع.

وتُعد هذه الأزمة من القضايا الأساسية على الساحة السياسية والاجتماعية، إذ تُصنف ضمن الأزمات التي تهدد كيان الدولة ووحدتها الوطنية، وما ينتج عنها من تفكك في التماسك الاجتماعي، الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (رضوان، 2005، ص36).

وتقف ليبيا اليوم أمام مفترق طرق، في ظل انتشار المجموعات المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد، مما أدى إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وعرقلة مسار التطور الديمقراطي والسياسي والاقتصادي والأمني (هنيتجتون، 1993، ص102). كما ساهم ذلك في تفكك النسيج الاجتماعي وظهور نزاعات قائمة على الهوية، سواء كانت عرقية أو مناطقية، مما أضعف الروابط الوطنية.

ومن الصعب الحديث عن انتقال ليبيا إلى مرحلة استقرار مستدام في ظل حالة الانقسام والتشظي وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وتفشي أعمال السرقة والفساد والنهب والقتل خارج القانون. وبالتالي، فإن الحديث عن استقرار نهائي يظل سابقاً لأوانه ما لم تُستكمل المصالحة الوطنية الشاملة، ويُجبر الضرر، وتُقدّم مصلحة الوطن على كل اعتبار (علي، 1999، ص32).

1.2 مفهوم الاستقرار السياسي ومتطلباته:

يُعد الاستقرار السياسي من أهم القضايا التي شغلت الفكر السياسي، وهو مفهوم معقد ومركب، يُعبر عن قدرة النظام السياسي على الاستمرار والتوازن، ويُعد مطلباً جماعياً تسعى إليه الشعوب لما يوفره من أمن وتنمية وازدهار (الجابري، 1994، ص87).

كما يُعرف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والتعامل مع الأزمات بنجاح، واحتواء الصراعات داخل المجتمع دون اللجوء إلى العنف (بوعافية، 2006، ص322).

ويُعرف أيضاً بأنه حالة من التوافق العام بين النخبة والجمهير حول قواعد عمل النظام السياسي، بما يرتبط بمفهوم الشرعية السياسية (بوعافية، 2006، ص323).

ويرى صامويل هنتنغتون أن الاستقرار السياسي يعتمد على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية، حيث إن ضعف المؤسساتية مع انخفاض المشاركة السياسية يؤدي إلى عدم الاستقرار بشكل أكبر مقارنة بالمجتمعات ذات المشاركة المرتفعة (معيتيق، 2026، ص42).

2.2 أهم مؤشرات الاستقرار السياسي:

- انتقال السلطة بشكل سلس داخل النظام السياسي، بما يعكس استقرار النظام وتوازنه (محمد، 2024، ص501).
- تعزيز اللحمة الوطنية من خلال هوية جامعة قائمة على المساواة في الحقوق والواجبات.
- غياب العنف وقدرة النظام على حماية الدولة وسيادتها (الجدى، 2022، ص3/2).
- تجانس الثقافة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية وتطبيق مبادئ الديمقراطية.
- نجاح السياسات الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الثقة في النظام السياسي (موسى، 2023، ص52).
- استقرار السلطة التشريعية وفعالية الحكومة في اتخاذ وتنفيذ القرارات ومعالجة الأزمات.

3.2 متطلبات الاستقرار السياسي:

لا يقوم الاستقرار السياسي على القوة العسكرية والأمنية فقط، بل يستند إلى مجموعة من المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تضمن تماسك المجتمع وتفاعله مع النظام السياسي. ومن أهم هذه المتطلبات:

- وجود مصالحة وطنية حقيقية بين السلطة والمجتمع.
- تحقيق تجانس فكري وثقافي وأيديولوجي بين القوى السياسية لضمان التوافق المجتمعي (عنان، 2021، ص59، 60).
- تمتع السلطة بالشرعية السياسية والقدرة على صنع السياسات.
- تعزيز المشاركة السياسية في صنع القرار وبناء مؤسسات الدولة.
- توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لإدارة المجتمع وتوزيعها بشكل عادل.
- أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الأساسية للمجتمع (العبيدي، 2021، ص72).

3. انعكاسات أزمة الهوية الليبية:

ينحدر المجتمع الليبي في غالبيته من أصول قبلية، حيث تُعد القبيلة أساس البنية الاجتماعية، ويصل عدد القبائل إلى نحو 140 قبيلة تتفاوت في الحجم والتأثير والأصول والانتماءات، وتنتشر عبر الأقاليم الثلاثة: طرابلس، برقة، فزان (برطشة، 2020، ص411).

وقد استمرت النخب الحاكمة في اتباع سياسات الأنظمة السابقة من خلال استخدام الموارد النفطية في بناء تحالفات مع مجموعات مسلحة، مما جعلها رهينة لهذه المجموعات. كما تفشى الفساد بشكل غير مسبوق، وأصبح الانتماء والولاء للقبيلة أو المنطقة أو الحزب حسب المصالح، مما عمق أزمة الهوية الوطنية وزاد من الانقسام وعدم الاستقرار (موسى، 2023، ص52).

وعليه، لا يمكن قيام دولة حديثة دون هوية وطنية جامعة تعزز الانتماء الوطني فوق جميع الانتماءات الأخرى، بحيث تكون الهوية الوطنية أعلى من الخصوصيات الثقافية. فالدولة الحديثة تقوم على احترام حقوق الإنسان باعتباره الهدف الأساسي للتنمية المستدامة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية في غياب هذا الاحترام.

ومن أبرز الانعكاسات:

- تعدد الولاءات الاجتماعية بين القبلية والجغرافية، مما يؤدي إلى استقطاب مشاعر الانتماء (العافي، 2024).
- سيطرة النزعة الأبوية القائمة على الأعراف والعصبية القبلية والجهوية (الجرف، 2017، ص118).
- تنوع المكونات الاجتماعية واللغوية والدينية مع عدم الاستقرار، مما أضعف الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية.
- غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، في ظل غياب المرجعية الدستورية والمؤسسية، مما أعاق بناء هوية وطنية جامعة (بن عمور، 2019، ص261).

المحور الثالث: رؤية مستقبلية لبناء هوية ليبية جامعة ومحاولة ترسيخها

تحتاج ليبيا بشكل ملح إلى معالجة اجتماعية وسياسية شاملة، إذ إن الصراع على الهوية الليبية مستقبلاً لن يتحدد فقط بالعوامل الداخلية أو الخارجية، بل أيضاً بعوامل ذاتية تتعلق بقدرة الليبيين على الانسجام والتعايش، وترسيخ مفاهيم المواطنة والانتماء من خلال قوة سياسية تؤمن بالهوية الوطنية الجامعة، وتخلو من نزعات الثأر والانتقام والإقصاء، وتعتمد على التوافق السياسي كأساس لها، في إطار عقد سياسي اجتماعي يستند إلى دستور يمثل خارطة لتنظيم الحياة السياسية، ويشكّل نقطة انطلاق نحو مستقبل يتطلع إليه جميع الليبيين بمختلف تنوعاتهم وانتماءاتهم (رؤية ليبيا، 2021، ص 25).

إن غياب الدولة المنظمة، وتهميش المكونات التاريخية، وتجاهل تعقيدات المجتمع الليبي، تُعد من أبرز أسباب التشطي والانقسام المجتمعي الذي يهدد وحدة الدولة الليبية. وقد أدى ذلك إلى بروز حالات من التعصب والتمرد على السلطات التشريعية والتنفيذية، والانتماء إلى الهويات الفرعية بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة.

ولإرساء هوية وطنية جامعة، لا بد من معالجة التحديات القائمة، ورسم سياسات واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار الاعتراف بالاختلاف والتنوع، وتحدد أسباب التهميش، وتقتصر آليات لمعالجته، من خلال تفعيل دور القضاء والقانون ليكونا الملجأ لجميع المواطنين. وذلك ضمن قاعدة صلبة لهوية وطنية واحدة تستوعب جميع الهويات الفرعية كجزء من الإرث التاريخي والحضاري للدولة.

كما تواجه ليبيا اليوم مجموعة من التحديات الخطيرة المرتبطة بموقعها الجغرافي ومساحتها وثرواتها، فضلاً عن الآثار السلبية الناجمة عن الواقع الديمغرافي، من حيث قلة عدد السكان وطبيعة التركيبة السكانية ومدى تماسكها، إلى جانب ما تشهده البلاد من ظواهر وأحداث تهدد الفرد والمجتمع والدولة، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، خاصة من دول الجوار الإفريقي (بو غازي، 2019-2020، ص 88).

1. المسارات المستقبلية لبناء الهوية الوطنية في ليبيا

تُعد الهوية الوطنية الليبية شبه غائبة منذ نشأة الدولة وحتى الوقت الحاضر، مما أدى إلى ضعف شعور المواطن بهويته الوطنية. ومن أجل بناء هذه الهوية، لا بد من تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد شكّلت القبيلة عنصراً مهماً في المعادلة الليبية، وستظل مؤثرة في رسم ملامح مستقبل ليبيا. إذ يمكن أن يسهم نفوذها في دعم الهوية الوطنية مع الحفاظ على التنوع في الوقت نفسه، إلا أن هذا

النفوذ، من حيث الفكر والثقافة، قد يشكل أيضًا عائقًا أمام بناء مؤسسات الدولة الناشئة، ويضعف من حضورها وفعاليتها، ويفتح المجال لعودة هيمنة الفكر القبلي على المشهد السياسي، بما يتعارض مع أسس دولة المؤسسات.

1.1 تحديد المسار السياسي لمستقبل الهوية الليبية:

- بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة قائمة على سيادة القانون، والإيمان بالدستور، واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، مع ضمان التعددية السياسية.
- يتطلب بناء الهوية الوطنية الليبية وجود أحزاب سياسية فاعلة تتبنى مشروعًا وطنيًا لبناء الدولة وتعزيز الشعور بالانتماء، بعيدًا عن المصالح الطائفية أو الجهوية أو الشخصية الضيقة التي لا تضع مصلحة الوطن والمواطن في الاعتبار (الكف، 2021، ص50).
- الاعتراف بالهويات المتنوعة، ووضع آليات لدمج الهويات الفرعية ضمن الهوية الوطنية الجامعة، من خلال تعزيز الروابط الوطنية والثقافية وترسيخ الشعور بالمصير المشترك (رؤية ليبيا، 2021، ص74).
- وجود مؤسسات تتمتع بالاستقرار المؤسسي الذي يضمن استمراريتها وفعاليتها، ويسهم في بناء الهوية الوطنية، ويحد من الاستبداد، ويعزز المشاركة المجتمعية.
- تعزيز الوعي بأهمية المصلحة العامة، وربط الوعي بالاستقرار، والحاجة إلى نظام قانوني فاعل ومنظومة أمنية تحمي الحرية والنظام.
- منع تحول الصراع السياسي إلى اصطفاة اجتماعي يؤدي إلى تفكك المجتمع وإضعاف الدولة.
- التأكيد على أن الحل السياسي في ليبيا يجب أن يكون ليبيًا خالصًا، دون إقصاء لأي طرف مهما كانت انتماءاته السياسية أو الفكرية أو المناطقية، ضمن إطار دولة مدنية موحدة، مع دعم جهود المصالحة الوطنية الشاملة (حسن، 2024، ص11-14).

2.1 تحديد المسار الاقتصادي لمستقبل الهوية الليبية:

- يسهم الازدهار الاقتصادي في رفع المستوى المعيشي والتعليمي للمواطنين، مما ينعكس إيجابًا على بناء هوية وطنية جامعة.
- تُعد ليبيا دولة واعدة إذا ما أحسن استغلال مواردها، وهو ما يتطلب الاستفادة من الدروس السابقة وبناء مستقبل آمن ومستقر قائم على توظيف الموارد البشرية والطبيعية (موسى، 2023، ص55).
- يجب أن يكون المواطن الليبي محور عملية التنمية، مع وضع رؤية مستقبلية تضمن له الأمن الوظيفي والمعيشي (لعياضى، 2016-2017، ص111).

• بناء اقتصاد قوي عبر سياسات اقتصادية مدروسة تساهم في تمويل المشاريع الكبرى، وتعزز الاستقرار الاجتماعي، وترفع مستوى المعيشة، وتحقق الرضا الشعبي تجاه النظام السياسي (البلعزي، 2025، ص61).

• مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتفعيل أدوات الرقابة والمحاسبة، وضمان العدالة في فرص العمل وتوزيع المناصب السيادية والدبلوماسية بين مختلف الأقاليم دون تمييز أو إقصاء (نحو هوية وطنية، 2021، ص12).

3.1 تحديد المسار الاجتماعي لمستقبل الهوية الليبية:

• تبني هوية وطنية جامعة وتعزيز الوعي بها بما يدعم السلم الأهلي والاستقرار والتقدم في مختلف المجالات (العالم، 2020، ص179).

• تفعيل دور القبيلة اجتماعيًا بشكل إيجابي، والعمل على إنهاء النزاعات بين المكونات القبلية، وترسيخ سيادة القانون.

• تطبيق مبادئ الديمقراطية التي تعزز الانتماء الوطني، وتكرس ثقافة قبول الاختلاف، وتدعم المشاركة السياسية بما يحقق التماسك المجتمعي (بوعافية، 2006، ص322).

• تعزيز قيم التسامح الاجتماعي والاعتراف بالتنوع القبلي والإثني واللغوي والديني دون التأثير على الولاء الوطني، مع نبذ التعصب والانغلاق والتطرف.

• توظيف المناهج التعليمية لترسيخ القيم الوطنية وحقوق المواطنة، ورفع المستوى الثقافي والتعليمي، ونشر ثقافة التعايش السلمي ونبذ خطاب الكراهية والعنف (الكف، 2021، ص52).

بناء على ذلك، فإن تداعيات الهوية الوطنية اليوم وواقعا تتطلب منا ضرورة إعادة تشكيل هذه الهوية بما يتواءم مع المتغيرات، وفق وعى عميق بالتاريخ وتقدير واقعي للحاضر، وإدراك لما هو مطلوب مستقبلا، والعمل على تعزيزها كضرورة تراكمية تفاعلية وابداعية تأثرية، لتكون أكثر تأقلا مع الهويات الأخرى في تفاعل وتواصل مستمر، من خلال تعزيز القيم الإسلامية التي ترسخ الإسلام الوسطى المعتدل، والانتماء الوطني الإيجابي وتغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية الضيقة، وخلق جيل جديد يتماشى مع توجهات الدولة الحديثة وعلى جميع الصعد.

إن مستقبل الهوية الليبية مرتبط بتقوية الاقتصاد الوطني، والمواطن الليبي هو محوره، من خلال ترسيخ التسامح بين أبناء الوطن الواحد ونبذ العنف وخطاب الكراهية، ولا يتحقق هذا إلا ببناء تعليم قوى وإعلام هادف يخدم الهوية الوطنية ويصونها، وفرصة الخروج من الأزمة الليبية الراهنة دائما موجودة من خلال بناء ليبيا جديدة تترفع عن الخلافات القائمة وتفتح صفحة جديدة للانطلاق نحو المستقبل برؤية وطنية جامعة، وعقد اجتماعي جديد وفق مصالح وطنية للجميع دون إقصاء

، فمستقبل ليبيا السياسي في حاجة إلى دراسات متخصصة تفتح مسارات التسوية الجامعة المضمّنة إلى البناء والعلاقات الوطنية والتحول نحو الديمقراطية من خلال البدء بخطوات عملية لإنهاء الصراع وتغيير النزاعات القبلية والجهوية لمصلحة دولة المواطنة والهوية الوطنية الجامعة بين مختلف الأطراف، والوصول بالاستقرار السياسي المنشود لكافة الوطن، ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول رقم (2)

ثانياً: جدول مؤشرات الرؤية المستقبلية (بناء هوية جامعة وتعزيز الاستقرار)			
المجال	المؤشر المقترح	الهدف الاستراتيجي	أداة القياس
سياسي	توحيد المؤسسات السيادية	استعادة وحدة الدولة	عدد المؤسسات الموحدة
سياسي	إجراء انتخابات وطنية منتظمة	تعزيز الشرعية السياسية	انتظام الدورات الانتخابية
اجتماعي	تعزيز المواطنة بدل الانتماءات الفرعية	بناء هوية وطنية جامعة	مستوى المشاركة الوطنية
اجتماعي	برامج المصالحة الوطنية	إعادة بناء الثقة المجتمعية	عدد الاتفاقات/مؤشرات السلم الأهلي
أمني	نزع سلاح الجماعات المسلحة	احتكار الدولة للقوة	انخفاض عدد التشكيلات المسلحة
أمني	بناء جيش وشرطة موحدين	تحقيق الأمن والاستقرار	مستوى السيطرة الأمنية
اقتصادي	توزيع عادل للثروة	تقليل التوترات الجهوية	مؤشرات العدالة التنموية
اقتصادي	مكافحة الفساد	تحسين كفاءة الدولة	مؤشرات الشفافية
ثقافي	تعزيز التعليم الوطني	ترسيخ الهوية الجامعة	المناهج التعليمية
ثقافي	دعم الإعلام الوطني	بناء خطاب وطني موحد	محتوى الإعلام
قانوني	إقرار دستور دائم	تثبيت قواعد النظام السياسي	اعتماد الدستور
مؤسسي	بناء إدارة عامة فعالة	تحسين الأداء الحكومي	جودة الخدمات العامة
خارجي	تقليل التدخلات الخارجية	تعزيز السيادة الوطنية	مستوى الاستقلال السياسي
ديمقراطي	توسيع المشاركة السياسية	تعزيز الاستقرار طويل الأمد	نسب المشاركة

خاتمة البحث:

تُعد أزمة الهوية في ليبيا، في جوهرها، أزمة حرية ووعي، وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، وأزمة مواطنة لم تتبلور بعد، وأزمة دولة لم تكتمل معالمها، وأزمة نظام سياسي لم تتضح بنيته النهائية. وهي أزمة تنسم بالتعقيد والتداخل.

ولإرساء هوية وطنية جامعة، لا بد من معالجة التحديات القائمة، ووضع سياسات واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنة، وتعترف بالتنوع والاختلاف داخل المجتمع الليبي، وتحدد أسباب التهميش، وتقدم آليات لمعالجته.

ويُعد تحقيق الاستقرار السياسي حجر الأساس لأي عملية بناء وتنمية مستدامة، إذ يمثل المؤشر الرئيسي لقدرة الدولة على إدارة شؤونها بكفاءة، وضمان الأمن، وتحقيق التنمية، كما يشكل الأساس لبناء الدولة المدنية المنشودة، ويؤسس لهوية وطنية جامعة تشمل جميع الهويات الفرعية.

أهم نتائج البحث:

1. ليبيا دولة ذات جذور تاريخية عميقة، والهوية الليبية موجودة منذ العصور القديمة.
2. تُعد المصالحة الوطنية الشاملة مدخلاً أساسياً لإعادة بناء الهوية الوطنية وتعزيز الاستقرار السياسي.
3. أزمة الهوية تمثل العامل الرئيس في فشل التحول الديمقراطي واستمرار الصراع السياسي في ليبيا.
4. ساهم الإعلام الموجه في إضعاف الهوية الليبية وتعزيز خطاب الكراهية والتعصب.
5. تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي، خاصة في المجال الأمني وتعدد الكيانات السياسية والعسكرية، مما يجعل الاستقرار مفهوماً مركباً يتطلب التوازن بين الشرعية والفاعلية والعدالة والتمثيل.
6. أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في تعميق الانقسام وزيادة حدة الصراع الليبي.
7. تعاني ليبيا من فراغ أمني ومؤسسي نتيجة ضعف مؤسسات الدولة وعدم تكاملها.

التوصيات:

1. تعزيز الدور الإيجابي للقبيلة في الجانب الاجتماعي، والعمل على إنهاء النزاعات، وترسيخ سيادة القانون، ومكافحة الإقصاء والتهميش.
2. إصلاح المنظومة التعليمية باعتبارها الأساس لبناء الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء.
3. تغليب المصلحة الوطنية وبناء دولة خالية من الانقسامات الطائفية أو العرقية أو الدينية، وتعزيز التعايش المجتمعي.
4. تمكين مؤسسات المجتمع المدني، وتسريع صياغة دستور توافقي يرسخ الهوية الوطنية ويعزز المواطنة والمساواة.
5. دعم الحوار السياسي الوطني كبديل عن العنف والصراع المسلح وتقليل الانقسامات.

6. تحقيق الاستقرار السياسي بما يهيئ بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي والاستثمار.

7. تعزيز الديمقراطية وتطوير آلياتها بما يحد من الأنظمة الشمولية، ويكرّس التداول السلمي على السلطة وبناء الهوية الوطنية.

قائمة المراجع

أولاً. قائمة المراجع العربية:

- نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة والمواطنة على الموقع التالي : www.unescwa.org
- الجرف، فاتن أحمد (2010 - 2015) أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا أنموذج، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين ، 2017 م.
- معيوف، أحمد، الهوية والمواطنة - عين ليبيا ، بحث منشور على الموقع العالي :
- <https://www.eanlibya.co>
- عز الدين، محمد (2023) تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق ، المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد زليتن - الجامعة الاسمرية - ليبيا.
- العالم، النعمي السائح، إشكالية التأصيل المنهجي والمعرفي لمفهوم الهوية الليبية بحث منشور على الموقع التالي
- <https://www.aljameai.org.ly/index.php/aljameai-article/view/543/495>
- الجدى، رمزي، صراع الهوية في الأزمة الليبية ، بحث منشور على الرابط التالي :
- <https://www.faialyoum.com>.
- محمد عبد الله، منصور (2024) المريض، ورجب ضو ، الحرب الأهلية في ليبيا وتأثيرها على الهوية الوطنية ، مجلة قضايا سياسية، العدد 78.
- العبيدي، أمال سليمان، الهوية في ليبيا : توجهات الولاء والانتماء، بحث منشور على الموقع التالي:
- ManarLibya.com/2021/05/02
- رؤية ليبيا : نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسساتية بحث منشور على الموقع التالي : [it-files/uresewa.org isites /defan -justice Pubs/pdf/vision - Libya - towards- prospenty strong-state instint intind – Arabic.](http://it-files/uresewa.org/isites/defan-justice/Pubs/pdf/vision-Libya-towards-prospenty-strong-state-intint-intind-Arabic)
- ابو طالب، محمد نجيب (2012م)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية ، الدوحة / بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بركات، سليم ناصر (أكتوبر 2021)، الثقافة السياسية مفهوم وممارسة ، مجلة الموقف الأدبي - العدد 606.
- القايدي ، محمد، الأزمة الليبية - الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية ومنشور على الرابط التالي :
- <https://mediterraneanecss.4k/2023109/11/libya-crisist>
- علويط، حمزة (2023) تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي ، دراسة حالة ليبيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة أم البواقي ، الجزائر.
- الزعيبي، خيام محمد، ليبيا : تداعيات الواقع وسيناريوهات المستقبل ، مقال بصحيفة المنارة بتاريخ 2013/11/02 ، ومنشور على الموقع <https://manar.com/page-12190-ar-ar-ar.html>

رضوان ، أحمد (2005) الاستثمار الاجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك- عمان.

هنتيجتون ، صموئيل (1993) النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمه سميه عبود، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط 1.

علي، سلوى محمد (1999م) العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

الجابري، محمد(1994) فكر ابن خلدون (العصبية والدولة) ، الطبعة 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. معيتيق، هند البشير(2026) أثر ضعف الهوية الوطنية على بناء الاستقرار السياسي في ليبيا بعد 2011 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - صرمان ، جامعة صبراتة - ليبيا.

محمد محمد، أثر الثقافة الوطنية على الأزمة السياسية في ليبيا (2011 - 2024) مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ليبيا، المجلد 3، العدد 5.

عنان، سمير أحمد (2021) الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011 ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ، الجامعة اللبنانية، بيروت.

العافي، بلقاسم، ليبيا الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة منشور على موقع العالي

<https://www.afrigatenews.net> 10pinion.

بوغازي، نبيل (2020) القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قلمة، الجزائر، العام الجامعي 2019 / 2020 و منشورة على الموقع التالي:

space.univ-gachma.dz/ispai/bitstream/123456789/10580/1

لعياضي، رتيبة، (2016 ، 2017) تحديات بناء الدولة بعد الثورة في ليبيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الانظمة السياسية المقارنة والحوكمة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة الجزائر.

بوعافية، محمد الصالح (يونيو 2006م) الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 15 .

المهدى، محمد عبد الحفيظ (2015 يونيو) أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية 2011 ، مجلة شؤون عربية ، العدد 162.

عبد الله، كامل (يوليو 2016) ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية ، مجلد 52 ، العدد 205 ، القاهرة،

بن عمور ، خالد محمد(مارس 2019)، عناصر الضعف الجيوبوليتكية وأثرها على كيان الدولة الليبية ، مجلة أبحاث ، جامعة سرت - ليبيا ، العدد 13.

برطشة، المختار عمر(يونيو 2020) أزمة الهوية الوطنية في ليبيا وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة كلية الآداب ، جامعة الزاوية، العدد29.

الكف، محمد احمد (يونيو 2021) الهوية الليبية (دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية)

بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية العدد (11)

موسى، هاني (يوليو 2023) القبالية والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة في ليبيا، مجلة سياسات عربيه ، العدد 63 ، المجلد (11).

حسن، سناء (سبتمبر 2024) السعيد إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011 -2022 ، كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بنى سويف ، مصر .

البلعزي، مصطفى أحمد (يناير 2025)، مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه - دراسة تحليلية لحالة

ليبيا بعد عام 2011م ، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع العدد 25.